المصدر: الاهرام المسائى
التاريخ : ١ مارس ١٩٩٧

ينفرد بنشرها «الأهرام المسائى»:

تفاصيل المزاعم الأثيوبية بشأن مياه النيل.. ورد الوفد المصرى عليها

هل فشلت مصر والسودان واثيوبيا حقا فى التوصل إلى اتفاق بشان توزيع حصص مياه النيل كما تقول وكالة «الاسوشيتدبرس» فى تقرير مطول لها امس؟ وهل كان مطروحا على مؤتمر النيل (٢٠٠٢) الذى استضافته اثيوبيا خلال الأيام الخمسة الماضية وشاركت فيه كل دول حوض النيل عدا إريتريا توزيع حصص مياه النيل على الدول؟ وهل من حق الدول إعادة توزيع مياه النيل بعد الاتفاقيات الموقعة؟ وماذا حدث فى المؤتمر الذى يعد «حديث الساعة» الآن؟

تلك الأسئلة وغيرها عرضها «الأهرام المسائى» على أعضاء الوفد المصرى الذى شارك فى المؤتمر الذى استضافته «اديس ابابا» لمدة ٤ أيام وحضره أكثر من ٥٠٠ خبير ومسئول عن المياه فى العالم.

الدكتور محمود أبوزيد رئيس مركز البحوث المائية، ورئيس الوفد المصرى فى المؤتمر أكد أنه لا مساس مطلقا بحصة مصر من مياه النيل والمقدرة سنويا بنحو ٥٥.٥ مليار متر مكعب، وأنه لا تعديل مطلقا فى توزيع حصص المياه على الدول الأعضاء، وليس من حق أية دولة زيادة أو نقصان حصتها أو حصة غيرها من مياه النيل.

كما أكد د. أبوزيد أنه لم تطرح على الإطلاق - بشكل رسمى - من جانب اثيوبيا إعادة توزيع حصص مياه النيل على الدول الأعضاء، وإنما كانت اجتهادات شخصية من بعض الخبراء.

وقال: إن تقريرا شاملا سيرفع إلى الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والقائم بأعمال وزير الأشغال عن كل ما دار فى المؤتمر ودفاع الوفد المصرى على الادعاءات الاثيوبية ودحضها، على أن يقوم د. والى برفع هذا التقرير إلى القيادة السياسية.

وأوضح المهندس محمد ناصر عزت رئيس هيئة مياه النيل ووكيل أول وزارة الأشغال أن المطالب الأثيوبية بإعادة توزيع حصص المياه على دولتى المصب مصر والسودان لم تكن رسمية، حيث إن المؤتمر غير رسمى، بالتالى فإن كل من تكلم بخصوص إعادة التوزيع وخفض حصة مصر السنوية لأنها تعادل - على حد قولهم - ثلثى مياه النيل ككل كلام غير رسمى، كما أنه غير منطقى.

وقال: إن الشىء الغريب حقا هو ذلك التجمع الكبير من جانب الحكومة الأثيوبية للمشاركة فى المؤتمر، حتى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

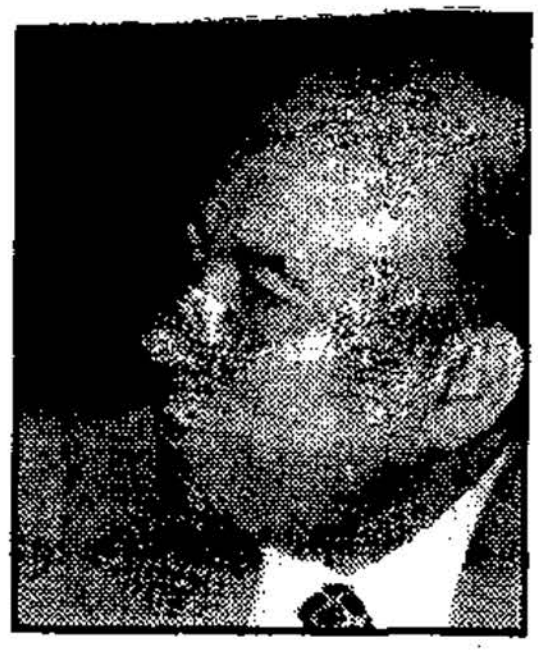

د. يوسف والى

د. محمود أبو زيد

انهم جلبوا جميع سفراء اثيوبيا بدول العالم لحضور المؤتمر والتحدث عن عدم عدالة توزيع المياه، خاصة بالنسبة لمصر والسودان!!

وأكد المهندس ناصر عزت أن الوفد المصرى برئاسة د. محمود أبوزيد دحض كل الادعاءات الأثيوبية، خاصة المتعلقة بمشروع جنوب الوادى ومفيض توشكى، وأكد الوفد للحاضرين أنه سيتم تدبير احتياجات ذلك المشروع من حصة مصر السنوية التى حددتها اتفاقية عام ١٩٥٩ بنحو ٥٥.٥ مليار متر مكعب.

كما أكد الوفد أن المساحة المزروعة فى مصر تعدت الآن الـ٧ ملايين فدان، إلى جانب المشروعات الكبرى التى تقوم على المياه، وأنه لابد من تدبير احتياجات تلك الأعداد والمشروعات من المياه، الأمر الذى دفع بمصر إلى تنفيذ خطة قومية لتطوير نظم الرى وترشيد استهلاك المياه، نظرا للحاجة الماسة لكل قطرة مياه، وهو ما يؤكد أن حصتنا ليست بكثيرة، وأننا بحاجة إلى موارد مائية إضافية.

وقال: إننا أوضحنا للمشاركين فى المؤتمر أنه لا يمكن فنيا سحب أكثر من الحصة المقررة لنا حتى لا يختل توزان السد العالى، مشيرا إلى أنه بعد التوضيح والرد من جانب الوفد المصرى ومشاركة الدكتور صلاح عامر أستاذ القانون الدولى، امتنع الجانب الأثيوبى، وبدأ يفكر ويطلب التعاون مع مصر والاستفادة من خبراتها التكنولوجية فى الرى والصرف.

وقال رئيس هيئة مياه النيل فى تصريحات لـ «الأهرام المسائى»: إننا نسعى حاليا لإعداد اتفاقية دولية بين جميع دول حوض النيل بهدف التوزيع العادل فيما بينها، وتنمية النهر كوحدة هيدروجينية بدلا من الاتفاقيات الثنائية بين دول النهر وحتى تعلم كل دولة حصتها جيدا، وتقوم فى إطارها بعمليات التنمية التى يمكن أن تقوم بها.

وأوضح مصدر مسئول بوزارة الاشغال وشارك فى المؤتمر ضمن الوفد المصرى أن أثيوبيا جمعت كل مسئوليها وخبرائها لحضور المؤتمر، من أجل إعادة توزيع حصص مياه النيل، على الرغم من عدم وجود حصة لها، فهى دولة منبع، إلى جانب انتزاع موافقة من الدول المشاركة فى الحوض وبالأخص مصر على إقامة أثيوبيا لسدود على النيل مقابل «السكوت» على حصة مصر باعتبارها دول مصب وتحصل على ثلثى موارد النهر.

وقال: إن الوفد المصرى شرح ببساطة وبإقناع شديد وجهة النظر المصرية بشأن مشروع الوادى الجديد، وعدم اعتماده على مياه الفيضان كما يدعى أو يردد البعض، وإنما سيعتمد على حصة مصر، وأن مشروع ترعة السلام يسير فى أراض مصرية، وأنه لن تخرج نقطة مياه واحدة خارج الاراضى المصرية، نظرا لأن مصر تحترم اتفاقياتها، كما أنه غير قانونى أن تتصرف أية دولة فى مياهها خارج حدودها. وبالنسبة لإقامة اثيوبيا لمشروعات على النيل فإن الجانب المصرى لا يرفض بتاتا هذه المشروعات، وإنما يتم التشاور والتنسيق بشأنها مادامت لا تؤثر على حصة مصر.

وقال: إن المؤتمر ومناقشاته الساخنة ساعد على تقارب وجهات النظر بين الدول المشاركة، حيث قدمت كل دولة تصوراتها بشأن التعاون وحل المنازعات، وكيفية تنمية النهر، والاستفادة منه، والتعاون مع المنظمات الدولية المانحة لمساعدة دول الحوض فى تنمية مواردها.

أشرف بدر

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية